الأهرام

المصدر :

التاريخ :

عيسى الشعيبي

# اقتصاديات الحكم الذاتي (١من٢)
# المعوقات الكامنة والفرص المتاحة

يمكن النظر إلى اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي، ومن عدة زوايا نظر، على انه اتفاقية اقتصادية تصنع الأساس لبنية اقتصادية قابلة للتطور في اتجاه واحد، وتنمو على نحو يجعل منها وحدة، ضمن مجموعة من الوحدات الاقتصادية الأخرى في المنطقة، المؤهلة لإقامة وحدة إقليمية أكبر، تشمل في المرحلة الأولى إسرائيل وفي مرحلة لاحقة الأردن، وتشكل فيما بينها قاعدة انطلاق لشرق أوسط جديد، بهوية اقتصادية سياسية مختلفة عما كان عليه هذا الشرق منذ قيامه.

ولعل نظرة فاحصة على الجانب الاقتصادي عن إعلان المبادئ، وهو الجانب الأعرض والأوسع فيه، ومراجعة سريعة لما بات يعرف باسم الأجندة الأردنية - الإسرائيلية، تؤكد ان على ماذهبنا إليه من ان هذه لاتفاقات، تشكل معا مفاتيح كبيرة لإقامة وتدشين مثل هذه الوحدة الاقتصادية، المقدر لها أن تشكل رؤوس مثلث غير متساوي الأضلاع، فيه من التنوع والتميز بين اضلاعه بقدر ما فيه من التماسك والتحقق والانسجام.

وكان من الطبيعي تماما ان يتم إيلاء اقتصاديات الحكم الذاتي الفلسطيني العناية الفائقة، وان يجري منحها اولوية اولى على سلم الاهتمامات في هذه المرحلة، ليس فقط نتيجة إدراك القائمين على هذه العملية الطويلة المدى بان السلام لن يتحقق ولن يكون قابلا للاستمرار بدون ان تكون له انعكاسات إيجابية مباشرة وملموسة، في صورة تحسن في ظروف الحياة للناس المغتبطين بهذا السلام، وإنما ايضا لأن اقتصاديات الاراضي الفلسطينية المحتلة بلغت حدا من الإنهاك والتآكل الشديدين، اللذين لا يؤهلانها في الوضع الراهن، للاشتراك في بناء إقليم الشرق الأوسط او تشكيل واحد من رؤوس المثلث المشار إليه انفا.

من هنا انصب اهتمام القائمين على اتفاق إعلان المبادئ، على معالجة مختلف جوانب الوضع الاقتصادي القائم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى وضع الآليات اللازمة للنهوض بهذا الوضع من درجة تقع فوق الصفر بقليل إلى مستوى التشغيل الكامل والقادر على توليد الفرص وخلق الوظائف، وتحقيق المداخيل، على اساس نموذج مختلط من التطور، يقوم في جانب منه على مبدأ الاعتماد المتبادل في كلا الاتجاهين، غربا نحو إسرائيل وشرقا نحو الأردن.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وكان من الواضح ان مثل هذ الفهم لسلام الشرق الاوسط الجديد، متوافق إلى ابعد الحدود الممكنة من التوجه الدولي، وفي المركز منه التوجه الامريكي، الراغب بشدة في صياغة هذا الإقليم على نحو جديد، وإعادة دمجه في إطار نظام دولي جديد لم يزل في مرحلة التكوين بعد، وهو امر كان واضحا بقوة في تقارير كل من بعثات صندوق النقد والبنك الدوليين، وللدول الرئيسية المانحة للعون التي تواضعت على عقد مؤتمر دولي خاص استضافته ودعت إليه واشنطن، لتحديد حصص الدول المانحة في إطار خطة تمول الحكم الذاتي.

وهكذا فإنه يمكن القول إن الأساس النظري لإقامة راس المثلث الاقتصادي في المنطقة قد تم وضعه بوضوح، وإن مثل هذا المشروع الاقتصادي . السياسي المركب قد تم اعتماده رسميا من قبل اطرافه الثلاث، وان اليات عمله المقررة باتت مستعدة للانطلاق بقوة زخم كبيرة، وفوق ذلك كله فإن مستلزمات مثل هذا المشروع، في بعديها السياسي والمالي، قد توافرت على هذا النحو او ذاك، على هذه الدرجة او تلك، وذلك كله في إطار توافق دولي، وتصميم امريكي لا تخطئه العين على توفير سبل نجاح هذا التكوين المركب العناصر، والمتعدد الاهداف والوسائل.

إزاء ذلك كله، فإنه يمكن رؤية الكثير من فرص النجاح والتحقق المتدرج الذي ينطوي عليها مثل هذا المشروع الاقتصادي الإقليمي الواعد بالنمو والازدهار، والفرص الكبيرة، إلا ان ذلك كله لا يحول، بل يجب الا يحول، دون رؤية المصاعب والعوائق والتحديات التي قد تعيق إعادة صياغة الشرق الأوسط الجديد على ذلك النحو الذي ترغب فيه الإدارات الدولية المقررة، وتخطط له الأطراف القابضة على دفة سفينة هذا المشروع المبحرة وسط مياه ضحلة من الإمكانيات والاستعدادات الذاتية، وبين صخور من العداوات التاريخية والشكوك والمتغيرات التي لا يمكن التحكم فيها سلفا.

وفي هذه المعالجة الأولية، سوف نعرض لكل من الفرص المتاحة، والمعوقات الكامنة في صلب هذا المشروع الشرق اوسطي الطموح، مركزين على نحو خاص وبشكل تفصيلي، على تلك الفرص والمعوقات القائمة في اقتصاديات الأراضي الفلسطينية المحتلة، باعتبارها الوحدة الاقتصادية الأكثر استقطابا للاهتمامات، وضلع المثلث الأقصر بين اضلاعه الثلاث، بل والحلقة الأضعف في هذه السلسلة، التي يتوقف على تماسكها وقدرتها على احتمال قوة الشد في الاتجاهات المعاكسة نجاح سلام الشرق الأوسط بمضامينه الجديدة.

## المعوقات الكامنة

مع افتراض توافر افضل النوايا، ووجود اشد الإرادات رغبة في تطوير اقتصاديات الحكم الذاتي، وتحقيق اعلى درجة ممكنة من التعاون والتنسيق المشترك بين كافة الأطراف المتصلة بهذه العملية، فإن ذلك كله لا يلغي حقيقة وجود عدد لا حصر له من المعوقات الكامنة في قلب اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد نحو ست وعشرين سنة من سياسة تدمير وإفقار مجتمع منهجية، ظلت سلطات الحكم العسكري والإدارة المدنية الإسرائيلية تواصل اتباعها بتصميم وعناد شديدين.

ولعل اكثر هذه المعوقات اهمية هي:

اولا: الافتقار إلى وجود إحصائيات اقتصادية ديمجرافية لازمة لاي عملية تخطيط تستهدف الكشف عن مكامن الخلل والضعف والاختناقات، بل اقتراح الوسائل والاليات الموصلة للاهداف التخطيطية المبتغاة. وذلك ان الإحصاءات المتاحة حول واقع المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، هي إحصاءات إسرائيلية ونظرا لما تنطوي عليه الأرقام المجردة في مثل هذه الاحوال من معان ودلالات سياسية، فقد عمدت إسرائيل إلى نشر ارقام مضللة، وانها

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تفتقر إلى الدقة، حول مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية لعرب الارض المحتلة، بما في ذلك الإحصاءات السكانية.

إذ لم يجر اي إحصاء فعلي للسكان سوى مرة واحدة في ايلول (سبتمبر) عام ١٩٦٧، ومنذ ذلك الوقت ظل مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي ينشر تقديراته حول عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة على نحو سنوي، مغفلا بعض المعطيات الديمجرافية المهمة. ففي حين يشير هذا المكتب إلى أن عدد الفلسطينيين كان يبلغ نحو ١.٨ مليون نسمة عام ١٩٩١، فإن بعض التقنيات الفلسطينية المستقلة تعتقد ان هذا الرقم يقل بنحو ١٥ في المائة من عدد السكان الفعلي لهذه المنطقة.

لذلك فإن من المامول فيه ان يتم ثاني إحصاء شامل للسكان والمساكن في الأراضي المحتلة، عشية إجراء انتخابات الحكم الذاتي المقررة في تموز (يوليو) المقبل، الأمر الذي من شانه ان يوفر البيانات الديمجرافية اللازمة لعملية تخطيط الاحتياجات الخاصة بتطوير اقتصاديات الحكم الذاتي الفلسطيني.

ثانيا: ضعف الناتج المحلي الإجمالي، إذ يبلغ هذا الناتج حسب الأرقام المتاحة عن عام ١٩٩١ نحو ١.٦٦٨ مليار دولار في الضفة الغربية ونحو ٥٦٠ مليون دولار في قطاع غزة، أي نحو ٢.٢٢٨ مليار دولار لكلا المنطقتين.

ولإدراك مدى شدة الضعف في الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات الأراضي المحتلة، نذكر ان الناتج المحلي في إسرائيل قد بلغ نحو ٥٩.١٢٧ مليار دولار، بينما بلغ في الأردن ٤.٠٨٣ مليار دولار لعام ١٩٩١ نفسه، الأمر الذي جعل متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي يصل إلى ١١٩٦٢ دولارا في إسرائيل، ونحو ١٠٥٠ دولارا في الأردن، ونحو ١٣٥٠ دولار في الاراضي المحتلة (١٧٠٠ دولار في الضفة الغربية و٨٥٠ دولارا في قطاع غزة).

ومن المعلوم ان ثلث الناتج القومي الإجمالي لاقتصاديات الأرض المحتلة يتاتى من اجور العمال العرب في إسرائيل، ويسهم القطاع الصناعي بنسبة لا تتجاوز ٨ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لمجتمعات اخرى لها نفس مستويات الدخل المتحققة في الاراضي المحتلة، اما الزراعة فإنها تسهم بنحو ٢٠ في المائة من هذا الناتج وتمتص نحو ربع قوة العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، الامر الذي يجعل من قطاع الخدمات قطاعا مهيمنا بحصة تزيد على ٧٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: الخلل في سوق العمالة، لا يتوقف الامر عند وجود نسب بطالة عالية كانت تقدرها مصادر الامم المتحدة عام ١٩٩١ بنسبة تبلغ نحو ٣٠ في المائة، ثم ارتفعت في اواسط العام الحالي بعد فرض الطوق الأمني الإسرائيلي إلى اكثر من ٥٥ في المائة في قطاع غزة و٣٥ في المائة في الضفة الغربية. لا يتوقف الامر عند هذا الحد بل يتعداه إلى حقيقة ان ثلث القوة العاملة الفلسطينية تعمل في إسرائيل (٣٥ من القوى العاملة في الضفة الغربية و٤٥ من القوى العاملة في قطاع غزة)، وفيما يعمل نحو ٢ في المائة من هؤلاء العمال في إسرائيل في إطار الاعمال الفنية، فإن النسبة الباقية تعمل في قطاعات الزراعة والبناء والخدمات السوداء.

ويشكل مثل هذا الاعتماد الهائل على سوق العمل في إسرائيل واحدا من اشد التحديات التي ستواجه المخططين الفلسطينيين والإدارة الاقتصادية الفلسطينية، لاسيما وان الدخل الناجم عن هذه العمالة يزيد على نحو ٧٠٠ مليون دولار سنويا، وانه يشكل العنصر الاهم في ميزان التبادل مع إسرائيل.

ويزيد من فداحة الامر ان اكثر التقديرات تفاؤلا بمستقبل اقتصاديات الحكم الذاتي تفترض استمرار نحو ١٠٠ الف عامل فلسطيني في العمل في إسرائيل، وإن إنقاص مثل هذا العدد سوف يلحق اضرارا لا لزوم لها، ويعمق من المصاعب التي

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

تواجه اقتصاديات الأرض المحتلة وخصوصا في الفترة الانتقالية.

رابعا: تاكل البنية التحتية وتراجع مستوى الخدمات إلى مستويات حادة، إذ طوال ربع قرن من الاحتلال العسكريه الإسرائيلي لم يجر تطوير لشبكة الطرق التي ظلت تعرض لعوامل التاكل الطبيعية، وكذلك الامر في شبكة المجاري البدائية، ناهيك عن شبكة الكهرباء والمياه والهاتف والمدارس والمراكز الصحية وغيرها.

ولعل بين اكثر المعايير دلالة على درجة انخفاض مستوى الخدمات في الاراضي المحتلة، ان نصيب الفرد فيها من المياه لا يتجاوز ٦٠ لترا في اليوم الواحد في الأردن، كما يستهلك الفرد في الاراضي المحتلة نحو ٦٨٠ كيلو واط سنويا مقارنة بالف كيلو واط للمواطن الواحد في الاردن، ويوجد نحو ١٣٨ قرية فلسطينية تعاني من وجود إمدادات كهربائية غير منظمة، وغير موثوق فيها، ولا يوجد سوى هاتف واحد لكل ٤٦ فردا في الاراضي المحتلة، مقابل هاتف واحد لكل ١٥ فردا في الاردن.

وإلى جانب كل ما تقدم هناك معوقات اخرى كامنة متفاوتة الاهمية، بعضها يتصل بالخلل القائم في الهيكل التجاري لاقتصاديات الارض المحتلة، فضلا عن محدودية السوق الداخلية لهذه الاقتصاديات المتربية، وتقلص الرقعة الزراعية، ونقص المياه رغم توافر الموارد المائية الجوفية المهمة، وضعف الموارد المالية الذاتية والتكوين الرأسمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك كله إلى جانب القيود التي تفرضها إسرائيل على التجارة الفلسطينية مع الخارج.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر :

التاريخ :

عيسى الشعيبي

# اقتصاديات الحكم الذاتي
# المعوقات الكامنة والفرص المتاحة (الأخيرة)

**إذا** كانت المعوقات التي ذكرناها في المقالة السابقة، وعرضنا لبعضها بإيجاز ولبعضها الآخر بشرح مكثف، لا تشكل في مجموعها معضلة بنيوية يصعب حلها في المدين القصير والمتوسط، فمعنى ذلك أن هناك عدداً من الفرص الكامنة التي يمكن العثور عليها في الهيكل العام لهذه الاقتصاديات، سواء أكان ذلك بتدقيق النظر في الوضع الراهن لهذه الاقتصاديات، أو فيما تعد به الظروف المواتية لإعادة البناء وسط عوامل ذاتية وموضوعية ملائمة على ما يبدو.

ولعل أكثر العوامل أصالة، ولا نقول أهمية في تكوين الرافعة المحتملة لاقتصاديات الحكم الذاتي، وجود عمالة وطنية، إن لم تكن تتصف بالمهنية الرفيعة، فإنها تحوز على قدر متوسط، وفوق المتوسط من المهارات التي تتناسب ووضع اقتصاد يسود فيه قطاع الخدمات، إلى جانب قطاعات إنتاج تعتمد التكنولوجيات غير المعقدة، وتقوم على أساس جملة من المشروعات الصغيرة والورش غير الكبيرة ووحدات الإنتاج المدارة من أصحابها في قطاعي: الصناعة والزراعة. إذ بمقارنة مستويات التعليم والتدريب والخبرات المكتسبة لمجتمع كان يرى في تعليم الأبناء أكثر الاستثمارات المتاحة ربحية، ومقارنة تلك المستويات بما كان سائداً في مجتمعات جنوب شرقي آسيا المعدمة وغير المتعلمة، فإن النتيجة سوف تكون لصالح المجتمع الفلسطيني الذي عمل في أقسى الظروف وأشدها صعوبة، بالاعتماد على نفسه ودون مساعدات حكومية، وحقق في بعض مناطق وجوده مستويات عالية من الدخل وراكم مدخرات وحقق نجاحات مرموقة، الأمر الذي يبرر مثل تلك المقارنة مع مجتمعات حققت بدورها نمواً اقتصادياً مشهوداً له، على الرغم من عدم امتلاكها لمثل هذه العناصر الأولية القائمة في بنية المجتمع الفلسطيني. ويزيد من أهمية مثل هذا العنصر الديمجرافي الذي لا تنكر أهميته، إن الشرط الموضوعي اللازم لتفعيله، ونعني به الشرط التمويلي، سوف يكون متاحاً على هذه الدرجة أو تلك، بفضل صندوق المعونة الدولية الذي تم تشكيله بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، ورصد نحو مليارين ونصف المليار من الدولارات، قابلة للزيادة على مدى السنوات الخمس المقبلة، يخصص الجزء الأهم منها لتغطية نفقات إعادة وترميم البنية التحتية الفلسطينية.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وليس من شك في ان المعونة الدولية المقررة سوف تمكن الإدارة الاقتصادية الفلسطينية من حل بعض الاختناقات التمويلية المتوقعة في المستقبل القريب، وتوافر الأجواء الاستثمارية الملائمة لخلق عنصر الثقة الذي لا غنى عنه، من اجل تشجيع المستثمرين في القطاع الخاص على أخذ زمام المبادرة وتوظيف المدخرات. إن لم نقل الأموال المكتنزة. سواء لدى الفلسطينيين المقيمين او اولئك الراغبين من الخارج، المدفوعين بعوامل البحث عن الأرباح الجزيلة أو الاهتمامات الوطنية المشروعة، للإسهام في إعادة تاسيس البنية الاقتصادية لمشروع الدولة الفلسطينية العتيدة. وإذا كانت تجربة «النمور الصغيرة» في جنوب شرقي آسيا قد اثبتت على نحو عملي وملموس، أن

الموارد الطبيعية ليست شرطا ضروريا لتحقيق اعلى معدلات النمو الاقتصادي، فإن مثل هذه التجربة قد تشكل مصدر ضوء قوي يشد إليه الإدارة الاقتصادية الفلسطينية، ويعمل على دفعها نحو التمثل بقوانين تلك التجربة التي نمت في بيئة مواتية من التشريعات التجارية والضريبية والقوانين الإدارية المبسطة، ونجحت في تقديم نموذج يمكن التمثل به ومحاكاته من قبل إدارة لاتمتلك تراثا بيروقراطيا ولا قوانين تقليدية او انماطا إنتاجية يصعب كسرها أو تجاوزها بصعوبة. ذلك ان اقتصاديات الحكم الذاتي سوف تكون محكومة بضرورة النشاة ذاتها، كي تتقدم نحو الاخذ باكثر النماذج الاقتصادية قدرة على المنافسة، وخلق الشروط الموضوعية لمثل هذه المنافسة، وتسويق نفسها كمنطقة تجارة حرة واسعة، او لنقل مستودع كبير للبضائع والسلع الرخيصة، بفضل الرسوم المخفضة والضرائب الزهيدة ورسوم التسجيل والترانزيت المتواضعة، إلى الحد الذي يمكن ان تصبح فيه الضفة الغربية وقطاع غزة ملاذا للشركات التي ترزح تحت وطاة معدلات ضريبة عالية في عموم المنطقة المحيطة، وتشكو من انظمة الحماية وجدران الرسوم الجمركية العالية في البيئة الإقليمية المجاورة.

وفوق ذلك، فإن مناطق التجارة الحرة المنصوص عليها في اتفاق إعلان المبادئ مع إسرائيل، التي ستكون بمثابة معمل اختبار للشراكة الاقتصادية مع الجانب الإسرائيلي في المرحلة المبكرة، نقول إن هذه المناطق التجارية الحرة سوف تعمل لمصلحة الاقتصاد الاصغر، ونعني به الاقتصاد الفلسطيني، سيما وان مثل هذه المناطق سوف تؤدي بالضرورة إلى تشجيع التبادل التجاري الإقليمي وما فوق الإقليمي، مما سيوفر نوافذ توزيع إضافية للمنتجات الفلسطينية ويحقق لها وضعا تنافسيا افضل، في إطار نظام اقتصادي اوسع مقدر له ان يشمل في المستقبل اقتصاديات شرق البحر المتوسط

ولا تتوقف الفرص المتاحة لاقتصاديات الحكم الذاتي عند حدود الموارد البشرية الملائمة والتمويل الخارجي والمعونة الفنية، وما يمكن ان يتحقق من شروط ميسرة للصادرات الفلسطينية في اوروبا وغيرها، وإنما تتعدى ذلك كله عناصر اخرى قائمة بالضرورة السياسية الملحة، في هيكل الإدارة الفلسطينية التي سيتم بناؤها وسط ظروف تخلو من المجابهة العسكرية، إن لم نقل ظروفا يسودها الانفتاح والتعاون والاعتماد المتبادل، فضلا عن الشراكة الاقتصادية التي ستقوم بقوة الجبر السياسية ذاتها.

إذ ليس من شك في أن هذه الظروف الموصوفة سوف تجنب الكيان الفلسطيني المسالم نفقات إقامة جيش كلاسيكي على غرار جيوش الدول النامية، وتصفي اقتصاده من تبعات شراء اسلحة ومنظومات دفاع عسكرية، كانت قد اسهمت في تكبيد اقتصاديات الشرق الاوسط موارد هائلة، وادت فيما ادت إليه من اثار مباشرة إلى تحميل موازنات الدول اعباء مالية كبيرة جرى تخصيصها لمثل هذه النفقات غير المنتجة، وبالتالي حرمان القطاعات الاقتصادية الأساسية من موارد مالية متاحة ذاتيا او مقترضة من الخارج.

وبالعودة مرة اخرى إلى تجارب دول جنوب شرقي اسيا، بعد الحرب الكونية الثانية، فإن من المتفق عليه كليا، ان ضالة النفقات التي كانت تخصصها تلك الدول لاغراض الدفاع والامن الخارجي، قد اتاح موارد متزايدة جرى تحويلها بالكامل لصالح قطاعات الإنتاج المختلفة، وذلك في وقت كانت تزيد فيه الدول الغربية من مخصصاتها لاغراض تطوير الجيوش والمعدات القتالية الحديثة، الامر الذي ادى في نهاية المطاف إلى تعزيز اقتصاديات تلك الدول الآسيوية، بما فيها اليابان، وتجلى عن بروز ظاهرة ما بات يطلق عليه الاقتصاديون الغربيون ظاهرة «النمور الصغيرة».

ونحن إذا ما اضفنا هذه الخاصية التي سيكتسبها الكيان الفلسطيني بقوة الجبر السياسية، إلى خاصية عدم وجود مديونية خارجية تثقل على موارده الذاتية الشحيحة، كما هو عليه حال معظم دول إقليم الشرق الاوسط، فإننا سنعثر على فرصة اخرى متاحة امام اقتصاديات الحكم الذاتي التي ستتمثل دون ريب سائر رؤوس المديونية الخارجة التي لم يتم استيعابها من دول العالم الثالث إلا اخيرا، ولم تجر معالجتها دون القبول بإملاءات من الام اجتماعية، تتضمنها في العادة برامج التصحيح الاقتصادي الذائعة الصيت.

وإذا ما تضافر مع هاتين الخاصيتين المهمتين، بناء جهاز إداري يتمتع بالكفاءة والمهنية، ينصرف بالكامل لمهمة التخطيط الكلي، ويمتنع عن التدخل الاقتصادي المباشر، وعن النمو بشكل بيروقراطي على نحو ما نما عليه القطاع العام في المحيط الجغرافي المباشر، فإن لنا ان نتوقع انطلاقة قوية لاقتصاديات السوق القائمة على المبادرة الفردية الخلاقة للقطاع الخاص، وان نستشرف من الآن رؤية اقتصاد فلسطيني فيه من الفرص المتاحة اكثر مما فيه من المصاعب الكامنة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية